العدد (1733) السنة السابعة - الخميس (25) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

فضلاً عن الذين شملتهم قرارات الهيئة

القاضي قاسم العبودي لـ «المدى»: استبعاد ٧٦ مرشحاً لادانتهم بجرائم مخلة بالشرف وتزوير الشهادات

القاضي قاسم العبودي

شخصية تكاد تقول عنها أمسكت بأكثر من عصفور ذهبي في يد واحدة فهو شاعر وصاحب كتاب الثابت والمتحول في النظام الفيدرالي، وبحوثه المتميزة كالاطار القانوني للانتخاب واثره على الارادة الشعبية فضلاً عن عمله كقاض وعضو مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، أنه المتحدث الرسمي باسم المفوضية قاسم العبودي حاورته (المدى) في صفحة ضيف الخميس مؤكداً لها بأن هناك أكثر من (٥٥) مرشحاً كانت وثائقهم مزورة وتم استبعادهم وكذلك حوالي (٢٢١ استبعدوا أيضاً بعد ان ثبت عليهم بانهم محكومون بجرائم مخلة بالشرف موضحاً بان مجموع من ردت طعونهم من الهيئة التمييزية على ضوء قرار هيئة المساءلة والعدالة بلغ (١٤٥) شخصاً، وأكد العبودي بانه لا توجد عدالة في النظام الانتخابي وعزا ذلك لكون قانون الانتخابات المعمول به الآن يهب المقاعد الشاغرة للاحزاب والكيانات الكبيرة الفائزة من اصوات ليست لها أصلاً وهذا الامر ضد الارادة الشعبية حسب قوله وفيما يلي نص الحوار

حاوره : يوسف المحمداوي / تصوير : مهدي الخالدي

القاضي قاسم العبودي

● من هو القاضي قاسم العبودي؟

– أنا القاضي قاسم حسن العبودي من مواليد بغداد عام ١٩٦٨ وبالتحديد في مدينة تسمى الثورة سابقاً والصدر حالياً أكملت دراستي الثانوية في اعدادية الثورة في نفس المدينة، تخرجت من كلية القانون ١٩٩٢ .١٩٩٣، وعملت في المحاماة لمدة ١٤ سنة، والعمل في المحاماة بصورة مستقلة دون أن تكون مرتبطاً بعمل وظيفي في ذلك النظام ابعدني عن الاصطدام بحزب البعث ووفر لي الاستقلالية في العمل.

وبعد سقوط النظام عينت قاضياً في العام ٢٠٠٦، واصبحت مديراً للقسم القانوني والاعلامي في مجلس القضاء الاعلى، والناطق الرسمي باسم مجلس القضاء الاعلى، وفي العام ٢٠٠٧ ثم اختياري كعضو مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

● التصويت لشخص واحد

هناك العديد من الانظمة الانتخابية في العالم، النظام الانتخابي الذي اعتمد في العراق هل هو خليط من تلك الانظمة أم مشابه لقانون انتخابي معتمد في دولة معينة؟

– هذا الامر يحتاج الى مزيد من التفصيل، فعندما تريد نظاماً بديلاً عن نظام القائمة المغلقة في انتخابات مجالس المحافظات، واثير في حينها جدل في ضرورة تدخل الناخب في صياغة ورقة الاقتراع، مما يعني توفير الحرية في اختيار المرشحين، المفوضية المستقلة العليا للانتخابات مع الامم المتحدة درست الخيارات المتاحة لتبني هذا النوع من النظام، ولكن اي نظام انتخابي يجري تطبيقه لا بد أن يراعى فيه الوضع المحلي للدولة وامكانياتها وضرورة وجود بعض الامور المهمة التي من اهمها وجود قاعدة بيانات صحيحة ودقيقة يمكن اسقاطها على أصغر وحدة ادارية، لذا وجدنا أن النظام المتاح هو ما طبق في انتخابات مجالس المحافظات، والذي أتاح للناخب الخيار أما التصويت للكيان السياسي وبالتالي يكون اعتمد القائمة المغلقة، او يصوت لشخص واحد داخل القائمة وبالتالي اعتمد القائمة المفتوحة.

٣٠٠ ألف موظف لملء الاستمارات

● لماذا لم نترك للناخب حرية اختيار أكثر من مرشح؟

– هذه القضية تحدثنا فيها كثيراً وقلنا أن اية زيادة في عدد المرشحين الذين يختارهم الناخب، سيؤدي الى زيادة عدد الاخطاء المفترضة في ملء الاستمارات، لأن عملية ملء الاستمارات معقدة، الموظفون يبدأون بعد الساعة السادسة في ملء الاستمارات الخاصة بالنتائج، ولا تنسى ان المرشحين في هذه المرة عددهم ضعف عدد المقاعد، مثلاً في بغداد هناك حقل لـ (١٣٦) مرشحاً، فتصور كم هو حجم الاخطاء التي سيقع فيها الموظف في بغداد، لو كان الاختيار لأكثر من مرشح، ونحن لدينا على مستوى العراق أكثر من ٣٠٠ ألف موظف يعملون في ملء الاستمارات، وبالتالي لتقليل نسب الأخطاء لا بد من حصر ارادة الناخب في اختيار مرشح واحد، والملفت للنظر أن هذا النظام كان فعالاً جدا بدليل أن نسبة الناخبين الذين صوتوا لاشخاص مرشحين وليس لقوائم كانت ٧٣٪ في انتخابات مجالس المحافظات، وهذا يعني بأن الارادة الشعبية منصرفة الى اعتماد هذا النظام، وهذا النظام فضلاً عن ايجابياته التي ذكرناها يعطي ضمانة إضافية للحد من عمليات التلاعب والتزوير، لأن في داخل القائمة الواحدة مجموعة المرشحين كل منهم يحرص ان يحصل على أعلى الاصوات لنفسه، وهذا يعني أن كل واحد منهم سيراقب الآخر داخل القائمة وهذا ما يوفر ضمانة إضافية للحد من أي نوع من التلاعبات

● هل من الممكن أعتماد نظام انتخابي أكثر مرونة مع مرور الوقت او مع استمرارية العملية الديمقراطية وبناء أساساتها؟

– أن تبنّي نظام انتخابي أكثر مرونة من هذا النظام، يحتاج الى القيام بعمليات الاحصاء والمعرفة بدقة لعدد السكان في اصغر وحدة إدارية، كالناحية مثلاً او حتى المحلة وربما في السنوات المقبلة يمكن ان يتاح اجراء انتخابات وفق نظام الاغلبية والدوائر احادية التمثيل التي يترشح منها مرشح واحد فقط ، وهذا ما يمكننا من إعلان النتائج بسرعة، وتقليل الكثير من المعوقات التي تواجهنا باعتماد الانظمة المعقدة، فاذا ما توفر لنا كما ذكرت الاحصاء الدقيق والتقسيمات الادارية، وكذلك قضية تابعية بعض الاقضية والنواحي الى بعض المحافظات، فهذه القضية يجب أن تحل قبل تبني أي نظام آخر.

٢١١ نظاماً انتخابياً في العالم

● النظام الانتخابي المعتمد في العراق يماثل أي نظام انتخابي معتمد في دولة ما؟

– لدينا في العالم ٢١١ نظاماً انتخابياً، وهذا النظام نادر جدا، والمفوضية لأول مرة قامت بوضع هذا النظام، وهذا النظام يكاد يكون مطبقاً في دولة او دولتين فقط، واعتقد واحدة من تلك التي كان مطبقا فيها هي الارجنتين، لكن عموما هذا النظام في مفهومه العام مطبق في كثير من دول العالم، والأوروبية خاصة، التي تمزج بين نظامين أو أكثر أو بين نظامين أحدهما من عائلة نظام التمثيل النسبي والآخر من عائلة نظام الاغلبية، هاتان العائلتان الانتخابيتان كثيراً ما يتم مزجهما من قبل العديد من الدول للحصول على منافع وفوائد لأفضل نظام انتخابي، وهذا النظام مطبق في اغلبية دول أوروبا، اما خاصية أن يقوم الناخب باختيار مرشح واحد فهذا نادر جدا.

١٠٠ ألف مراقب للانتخابات

● ما عدد المراقبين المحليين للانتخابات المقبلة؟

– لحد هذه اللحظة تم تسجيل أكثر من (١٠٠) ألف مراقب محلي ووكيل كيان سياسي، ومراقب دولي، والتسجيل مستمر.

● حجم الرقابة الدولية؟

– عدد المراقبين الدوليين بلغ لحد الآن ٣٠٠ مراقباً بين أجنبي وعربي.

٥٥ ألف محطة انتخابية

● هناك اتهامات للمفوضية بشأن طبع ما يقارب سبعة ملايين بطاقة انتخابية زيادة عن عدد الناخبين، وهذا ما يعطي مؤشراً لمحاولات تزوير قد تحدث في الانتخابات؟

– نحن نستغرب ونقول لماذا في هذا الوقت تثار هذه المسألة؟ وكما هو معروف للجميع فأنه سياق متبع من قبل المفوضية وذلك بطباعة أوراق اقتراع إضافية، وهذا الامر ليس في العراق فقط وانما في كل دول العالم التي تتبنى نظام التصويت الورقي، وهذا الامر يحصل لعدة اسباب منها، احتمالية تلف أوراق الاقتراع داخل المحطة، او تمزيقها، او تعرضها لاخطار الحريق خاصة في وضع مثل الذي يعيشه العراق، لذا حددت ١٠٪ من أوراق الاقتراع الاضافية في كل محطة انتخابية، ونحن قي هذه الانتخابات لدينا (٥٥) ألف محطة انتخابية بالاضافة الى ذلك هناك ما يسمى بالتصويت المشروط سيجري لفئات معينة من الناخبين خاصة الذين لم ترد اسماؤهم في سجلات الناخبين لدى المفوضية، لكن اسماءهم موجودة في بيانات وزارة التجارة، وهؤلاء ليست لدينا احصائية دقيقة بشأنها، لذا يجب تأمين اشراكهم في الانتخابات، فالمفوضية أخذت قاعدة بيانات ٢٠٠٧ منذ انتخابات مجالس المحافظات وقامت بتطويرها وتحديثها، وفتحت مراكز تحديث سجل الناخبين وكان الاقبال جيداً ولكن لم يشمل جميع الناخبين لمبررات عدة، كتغيير السكن وعدم تحديث سجلاتهم، فلاعطاء فرصة لهؤلاء لأن يصوتوا بطريقة التصويت المشروط، وستتعاون بطاقتهم التموينية بقاعدة البيانات وإذا لم تتطابق المعلومات سوف تهمل اصواتهم وعدد هؤلاء حسب المعلومات التي لدينا بلغ ما بين ٨٠٠ ألف الى مليون مواطن، وهذا ما يستوجب طباعة أوراق اقتراع إضافية.

٧ ملايين بطاقة إضافية

● يعني الرقم (٧) ملايين رقم دقيق بالنسبة لأوراق الاقتراع الإضافية؟

– نحن لا ننكر ذلك، لقد تم طبع ٢٦ مليون بطاقة بينما عدد الناخبين حوالي ١٩ مليون.

● ألا ترون الملايين السبعة رقماً مبالغاً فيه إزاء الحالات التي ذكرتها؟

– أبداً، فنحن لم نعمل الامر جزافاً، بل تم طبع تلك الأوراق بعد مناقشات ودراسات مع الامم المتحدة، ونحن واضحين في هذه المسألة، وبينا للجميع وبالتفصيل اسباب طباعتنا لهذا العدد، وهناك قضية مهمة يجب الانتباه لها، لا يمكن صرف بطاقة بصورة عشوائية أو بشكل غير مدروس.

فاوراق الاقتراع تمر بقنوات قانونية وضعتها المفوضية لن تسمح بأي شكل من الاشكال باستخدام الورقة بصورة غير صحيحة، او محاولة الاستفادة منها بشكل غير قانوني، فما ان تنتهي عملية التصويت يقوم موظفو المحطة بمطابقة عدد البطاقات التي تم عرضها بشكل صحيح وعدد البطاقات التي شملها التصويت الخاطئ، وما تبقى من تلك البطاقات وتجدول تلك الأعداد ضمن تقرير مفصل يرفع للمفوضية، مع ما تبقى من تلك البطاقات، ومن ثم تتم المقارنة والتدقيق، وأنا لا أرى مبرراً للقلق بشأن هذه المسألة، لأنها قضية فنية ومتبعة في كل دول العالم.

أوراق الاقتراع طبعت في دبي

● هل لديكم احصائية دقيقة عن اعداد العراقيين في الخارج المسموح لهم بالتصويت؟ وهل كان العدد احد مبررات طبع تلك الاوراق الاضافية؟

– بالنسبة للخارج، هناك من يتحدث عن اعداد غير دقيقة، بالنسبة للعراقيين في الخارج، وهذا الامر أيضاً جعلنا نطبع تلك البطاقات الاضافية لتأمين مشاركة الجميع..

● من يشرف على طباعة تلك الأوراق وأين طبعت؟

– هناك لجنة فنية من قبل المفوضية وكما حدث في انتخابات مجالس المحافظات، وفيها خبير دولي من الامم المتحدة، موجودون جميعهم في منشأ التصنيع حيث تطبع تلك الأوراق في دبي، ويتم طبعها من قبل أكبر الشركات العالمية المتخصصة، وورقة الاقتراع فيها مواصفات أمنية خاصة لا يمكن التلاعب بها، والاهم من ذلك لكل ورقة رقم محدد معروف، والعملية محكمة بشكل تام، وما يؤكد كلامنا هذا سيكون في يوم الاقتراع.

إجابات غير قاطعة

● قرار هيئة المساءلة والعدالة هل أثر على بعض الجوانب الفنية من عمل المفوضية خاصة في الجانب الزمني.

– نحن في المفوضية عملنا مرتبط بعدة مؤسسات وليس هيئة المساءلة والعدالة فقط، التربية، التعليم العالي، وزارتي الدفاع والداخلية بخصوص الشروط المتوفرة بالمرشح واهليته بالاشتراك، فاحياناً بشأن الشهادات الدراسية التي نرسلها لغرض التدقيق من الجهات المتخصصة، ربما لا تردنا الإجابة القاطعة من تلك الجهات بشأن صحة الشهادة او عدم صحتها، أو تأتي اجابة مطاطة تضع المفوضية في حيرة من أمرها، مثال ذلك تشابه الاسماء، وكذلك بالنسبة لهيئة المساءلة والعدالة مررنا بمثل تلك الاشكاليات ولكن تم حلها، والقضية التي اثيرت ضجة كبيرة بشأنها وهي قضية قرار الهيئة باستبعاد عدد من المرشحين، وفي سياق عمل المفوضية أنها ترسل اسماء المرشحين الى هيئة المساءلة والعدالة ، ولأن قانون الانتخابات يشترط ان يكون المرشح غير مشمول بقانون اجتثاث البعث او القوانين التي تقوم مقامها او تحل محلها، وموقف المفوضية واضح ومستقل تماما، لكوننا صرحنا بان المفوضية لا تستطيع ان تمتنع عن تطبيق هذا القانون تحت ذريعة عدم دستورية هذا القانون لأن هذا العمل لا يدخل ضمن صلاحيات عمل المفوضية، فالذي يطعن في دستورية القانون، عليه ان يتوجه الى المحكمة الاتحادية او الهيئة التمييزية ليحصل على القول الفصل، والآن المسألة تم حسمها بعد ان نظرت الهيئة بالطعون واصدرت قراراتها.

هيئة المساءلة والعدالة تراجعت بقراراتها

● العدد الدقيق للمرشحين اللذين تم رد طعونهم واستبعادهم من التنافس الانتخابي؟

– هناك (١٤٥) شخصاً تم رد طعونهم وابعادهم عن الانتخابات، وهناك (٢٦) شخصاً تم قبول طعونهم وسمح لهم بالمشاركة وكان العدد الاولي (٤٥٤)، ولكن هيئة المساءلة والعدالة، رجعت في قراراتها بعد ان قدم المرشحون وثائق وأدلة تثبت عدم شمولهم بقرارات الاجتثاث، او هناك تشابه في الاسماء، وهناك حوالي (٢٦٢) مرشحاً تم استبدالهم من قبل كياناتهم، وما تبقى أذا ما قورن بالعدد الكلي الاولي هو قليل.

متهمون بجرائم مخلة بالشرف

● غير المشمولين بقرارات هيئة المساءلة والعدالة هل هناك مرشحون استبعدوا بسبب حالات تزوير شهاداتهم مثلاً او كونهم مشمولين بقضايا جنائية؟

– نعم هناك أكثر من (٥٥) مرشحاً كانت وثائقهم مزورة، وكذلك حوالي (٢١) مرشحاً استبعدوا بعد ان ثبت عليهم بأنهم محكومون بجرائم مخلة بالشرف، وتقريباً بنفس ثم استبعاد من ثبت بأنه مستمر في الخدمة بوزارتي الدفاع والداخلية . وبالتالي لايحق لهم الترشيح.

وزيرا الداخلية والدفاع غير مشمولين

● الضباط والرتب الأخرى من تلك الوزارتين الذين تم استبعادهم، لكونهم مستمرون في الخدمة، لماذا لايشمل الأمر وزيري الداخلية والدفاع كونهما ايضاً مستمرين في الخدمة؟

– وزيرا الدفاع والداخلية أناس مدنيون ولايحملان رتبة عسكرية، فالقانون صريح ويقول من كان عضواً وليس منتسباً، فهما استلما منصبهما كونهما مدنيين فلذلك القانون لم يشملهما بذلك.

تغريم ٢٥ كياناً سياسياً

● ما ابرز الكيانات والقوائم التي خالفت وتم تغريمها من قبلكم؟

– معظم الكيانات طالتها عقوبات المفوضية، وهناك تقريباً (٢٥) كياناً سياسياً تم تغريمه، والحقيقة بودي ان أشير الى مسألة مهمة وهي إننا لاحظنا بأن بعض الحلقات التلفزيونية وعلى بعض الفضائيات، تتعرض الى بعض المرشحين بشكل غير مقبول قانونياً، ونحن بصدد تغريمهم، لأن من قوانين المفوضية هو إلزام المرشح بعدم استخدام أسلوب السب والقذف والتشهير وعدم رفع الشعارات التي تثير النعرات الطائفية والقبلية والقومية.ونحذر من استخدام مثل تلك الأساليب ولنجعل من التنافس الانتخابي تجربة ديمقراطية وشفافة مبنية على احترام الجميع لهيبة القانون.

● هل لديكم فكرة ولو تقريبية عن سعر المقعد الانتخابي؟

– لايستطيع احد ان يعرف على وجه الدقة كم هي الأصوات اللازمة للحصول على المقعد البرلماني، لأن الأمر مرهون بيوم الانتخابات وماهي نسبة المشاركة فيها، وقد تختلف نسب المشاركة مابين المحافظات، وبالتالي يختلف سعر المقعد أو القاسم الانتخابي من محافظة الى أخرى.

إضافة المقاعد الجديدة حل سياسي

● إضافة (٥٠) مقعداً برلمانياً بحيث أصبح لدينا (٣٢٥) مقعداً في المجلس النيابي المقبل، وفق اية آلية قانونية أضيفت تلك المقاعد خاصة وان الإحصاء السكاني لم يحدث، فضلاً عن وجود شكوك بالأعداد المعتمدة على إحصائيات وزارة التجارة؟

– انا رجل فني، وهذه المسألة نحتاج فيها الخوض بالجانب السياسي، ومع ذلك سأدلو بدلوي في هذا الموضوع وكما هو معروف فأن قاعدة بيانات وزارة التجارة هي القاعدة الوحيدة المتوفرة في البلد. بالنسبة لعدد سكان العراق، وقد لاتعطي الصورة الدقيقة عن العدد الصحيح، ولكنها لحد ما مقبولة، إضافة الى ذلك نص القانون على ان تؤخذ آخر إحصائية لعدد السكان، وبالتالي يتم احتساب المقاعد النيابية على ضوء ذلك الإحصاء، وبالتالي تم احتساب كل نائب بمثل (١٠٠) الف شخص، لكن لايمكن تجاهل بأن الأمر قد حصل لإيجاد حل سياسي لبعض المشاكل، وانا قلت في كتابي الثابت والمتحول، انه ليس في العراق فقط وإنما في الكثير من الدول الديمقراطية التي شهدت تغييرات جذرية وفيها تعقيدات، عادة ما يلجأ السياسيون فيها الى الحلول السياسية السليمة، وفي تلك الحلول قد يغيب الإطار النظري محض القانوني، وبالتالي تتولد لدينا الحلول غير المتناسقة مع القانون، احيانا هي متناسقة مع مفاهيم معينة، ولكنها قد تؤدي الى حفظ السلم والامن الاجتماعيين وهذه المسألة مطبقة حتى في الدول المتقدمة التي سبقتنا بعشرات السنين في التجربة الديمقراطية، لذا نجد الكثير من الحلول السياسية احياناً تتجاوز السياقات والاطر التشريعية والتدوينات القانونية المعروفة، ولكنها وجدت لتحقيق غرض معين، ولكن لايأس من تحقيق ذلك من خلال خلق عملية توازن بين تلك الحلول والقوانين، فمثلاً في التجربة الكندية، على الرغم من وجود ووضوح الدستور في تحديد سلطات كل جهة، ولكن نتيجة الممارسة والتفويض وتطبيق مثل تلك الحلول، يحدث احياناً عدم تطبيق القوانين بصورة تامة. لأن هناك اعرافاً قد تبلغ درجة من القوة اقوى حتى من الاحكام الدستورية والقانونية. ولايجب ان لانتفاجأ في السنوات المقبلة لمثل هذه الحلول، وهي سنة قانونية عملت فيها الكثير من الدول،وهذا الأمر شاهدته في سويسرا، والهند، وماليزيا، والنمسا، والكثير من البلدان، لأن النظام المجتمعي والتجاذبات السياسية والتعددية في تلك البلدان تفرض سياقات جديدة وفقاً لشخصية تلك المجتمعات. وفي النهاية الغاية من ذلك هي الحفاظ على السلم والأمن الاجتماعي لتلك الدول.

لا عدالة في النظام الانتخابي

● قانون الانتخابات أعطى الكيان الفائز الأكبر الأصوات الفائضة على سعر المقعد في حين حرم الكيان الخاسر من ذلك الحق، وهذا مايعد ظلماً للأحزاب الصغيرة؟

– هذا الكلام ينطوي على الكثير من الصحة، وليس بالإطار المعني على العدالة، لاني لاأؤمن بتوفير العدالة في النظام الانتخابي، تحقيقها صعب جداً، ليس لان من كتبوا القانون لايقصدون ذلك، بل لكون النظام الانتخابي يخضع لمعايير محلية، تفرض عليه الخروج من بعض قواعد العدالة، فأنا عندما اتحدث عن الكوتا النسائية مثلاً وامرأة تحصل على عشر الأصوات التي يحصل عليها الرجل وتحصل على مقعد، هذا الأمر ظاهريا خارج حدود العدالة، ولكن مادمنا نريد ضمان مشاركة المرأة في العملية الديمقراطية بعد ان عانت الإقصاء والتهميش لفترات طويلة كان لابد من تحقيق ذلك أما قضية الباقي الأقوى، فهناك ثلاث طرق لتوزيع المقاعد الشاغرة، فالطريقة الباقي الأقوى هي الطريقة الأكثر عدالة برأيي، لأنها تضع الخاسر الذي يكون قريباً من القاسم الانتخابي في دائرة المنافسة للحصول على مقعد، والباقي الأقوى هو تعزيز لإرادة الناخب لكن اعتماد أي من الطرق الأخرى كأحد المتوسطات والمعدلات، هذا يحصر المقاعد الشاغرة للأحزاب والكيانات الكبيرة الفائزة، وبالتالي يضاعف ويزيد عدد مقاعدها من أصوات هي ليست لها اصلاً، وهذا الأمر ضد الإرادة الشعبية.

المقاعد الشاغرة للفائزين الكبار إرادة سياسية

● لماذا لا امسك بعصى العدالة من المنتصف وأعطي الأصوات الفائضة مناصفة بين الخاسر الأكبر والفائز الأكبر؟

– انا قلت وأقولها الآن أنها إرادة سياسية، فرضت حصر المقاعد الشاغرة للكيانات الفائزة، ولكي أكون عادلاً في كلامي ان هناك نظرية تقول ان تعدد اوحصول مقاعد او كيانات على مقاعد متشظية كمقعد واحد او مقعدين، تؤدي الى تشظي الإرادة السياسية داخل البرلمان، وتكاثر التكتلات والتنظيمات الحزبية فيه وهذا ما لايرغب به الجميع، البعض يريد ان تحصر الإرادة السياسية في عدد من الكتل،والمتابع لاحداث التاريخ في اغلب دول العالم يجب ان تنحصر الإرادة الساسية في عدد من الكتل، قادرة على البقاء والاستمرار، اما ان تكون ثنائية حزبية اوثلاث او أربع، هذه وجهة نظر من تبنوا نظرية توزيع المقاعد الشاغرة على صاحب الباقي الأقوى، وهنا اشير الى قضية وهي ان حصر المقاعد الشاغرة للفائز الاكبر سيؤدي الى زيادة المقاعد الشاغرة، وهذا ماعانينا منه في انتخابات مجالس المحافظات فعندما تبعد من لم يحصل على القاسم الانتخابي وهو لديه عدد قريب من القاسم الانتخابي وتحرمه منه سيؤدي إلى زيادة المقاعد الشاغرة إنك في هذه الحالة حرمت كماً هائلاً من الأصوات وعدداً كبيراً من الكيانات وبالتالي ستحصل الكيانات الفائزة على تلك المقاعد دون ان يكون لها مقابل موضوعي من تلك الأصوات.

لا عدالة في النظام الانتخابي

● في هذه الحالة سيذهب صوت الناخب الى قائمة قد لايرغب في انتخابها، وهذا الأمر يحيلنا الى الابتعاد عن نظام القائمة المفتوحة واعتماد المغلقة؟

– سأذكر لك مثلاً، ان نظام الأغلبية الموجود في انتخابات الكونغرس الأمريكي، وكذلك في انتخابات مجلس النواب البريطاني، قد خص الأغلبية، وهذا ماحدث في العام ١٩٤٦ عندما قال ونستون تشرشل .. ان الديمقراطية هي اقل أنظمة الحكومة سوءاً لأن حزب العمال فاز بربع الأصوات وقام بتشكيل الحكومة لأن في نظام الأغلبية قد يحصل شخص اوكيان على ربع الأصوات ويشكل حكومة، والأغلبية يتم تهميشها. . ولتقريب الصورة أكثر لو كان لدينا ثلاثة مرشحين على عشرة مقاعد وحصل احدهم على أربعة أصوات والاثنين الآخرين كل منهما حصل على ثلاثة أصوات، فعلى الرغم من أن المرشحين حصلا على (٦) أصوات والآخر حصل على (٤) فهو من يشكل الحكومة، فلا نتحدث عن العدالة في الأنظمة الانتخابية. وفي النهاية اقول كما قلت سابقاً من الخطأ ان تصف النظام الانتخابي بالحسن المطلق او القبح المطلق. فهو تجسيد للإرادة سياسية للقابضين على السلطة احياناً، ولكنه ايضاً أداة لاستمرارية التداول السلمي للسلطة.

الأمم المتحدة حريصة على نجاح الانتخابات

● بعد صدور قرارات هيئة المساءلة والعدالة،هل واجهت المفوضية ضغوطات من قبل الأمم المتحدة أو من أمريكا متمثلة بنائب رئيسها بايدن او السفير الأمريكي؟

– انا لااريد ان اتهم احداً، وليس من واجبي ان أرد على هذا السؤال، ولكني أقول بأنه من خلال حواراتنا مع الأمم المتحدة تحديداً، وجدنا لديهم توجهاً بالحرص على ان تسير العملية السياسية بصورة شفافة وبمشاركة الجميع وتحقيق مشاركة اكبر في الانتخابات وهذا ما لمسناه من موقف الأمم المتحدة، ولكن بالنسبة لموقف بايدن والاميركان هذه مسألة لاأجيب عنها.

الاحداث المقبلة تحدد نسبة الإقبال

● توقعاتكم كمفوضية لنسبة إقبال الناخبين على صناديق الاقتراع ؟

– الاقبال على صناديق الاقتراع تحدده جملة من الاحداث ربما تحدث في الايام المقبلة، فالشعب العراقي شعب فعال وحيوي، وايضاً حساس لما يحدث ويتأثر به، ولكن الاحداث التي اجهل حصولها في الايام المقبلة هي التي تحدد نسبة الاقبال على المشاركة الشعبية في الانتخابات، ولكن الجدل الدائر سواء اكان بين الكتل السياسية او حتى المنظمات غير الحكومية والحديث الذي يجري في الشارع بشأن قانون الانتخابات واعتماد القائمة المفتوحة، وكذلك نوعية التحالفات والشخصيات المتنافسة، وهذه الامور تعكس لنا تماماً بأن هناك اهتماما واضحا وكبيرا بشأن الانتخابات وبالتالي. هذا الامر يؤكد لنا مشاركة كبيرة في الانتخابات.

اتهامنا وارد جداً

● من الان بدأ المتنافسون في حلبة الانتخابات يشككون في عمل المفوضية و بالنتائج ويقولون بأن هناك حالات تزوير ستحصل في الانتخابات، كيف تردون على ذلك؟

– هذا الامر وارد جداً، ليس في العملية الانتخابية فقط، بل في مجمل النظام الديمقراطي الحاصل في العراق، ومبررات ذلك هي حداثة نشأة التجربة في البلد، لأن العراق مايزال طفلاً في باحة الديمقراطية، ويحتاج الى وقت طويل لنشأة الديمقراطية فيه والتداول السلمي للسلطة، وجميع الدول مرت بما نمربه الان وكلما ترسخت مبادئ الديمقراطية ومفاهيمها ستقل تدريجياً التدابير الاحترازية وكلما قل هذا القلق التشكيك والشعور بالقلق والخوف من الاخر، فمثلا في دول اوروبا لاتوجد تدابير احترازية كما هو موجود في العراق، اوراق الاقتراع سمراء اللون وتطبع في الداخل، وليس فيها علامات امنية، صناديق عادية، ليس هناك مراقبون ولا ممثلون عن كيانات سياسية، وما ان تنتهي الانتخابات حتى يقوم الطرف الخاسر بتهنئة الفائز، وهذه الثقافة تأتي عن طريق الثقافة والسلوك والتكرار والتأسيس .ومع ذلك نحن كمفوضية الانتخابات وضعنا جميع التدابير اللازمة والضامنة للحد من اية محاولة للتلاعب والتزوير.

شاعر ومولع بالموسيقى العالمية

● اهتماماتك الاخرى بعيداً عن القانون وعملك في المفوضية؟

– انا باحث واكتب الشعر ولدي ديوان شعري سأطبعه قريباً، وانا كذلك عضو اتحاد ادباء وكتاب العراق، وكذلك عضو نقابة الصحفيين العراقيين والعرب والدوليين لدي بحوث ومقالات في اغلب الصحف والمجلات والمواقع العراقية والعربية، ولدي كتاب معروف هو الثابت والمتحول في النظام الفيدرالي، لدي اهتمامات في التاريخ، واشعر بأني انتمي الى عالم الشعر اكثر من اي عالم آخر.

● من هم الشعراء الذين تقرأون لهم؟

– المتنبي الكبيرمالئ الدنيا وشاغل الناس، الشريف الرضي في غزلياته، الجواهري، السياب، محمود درويش، ومن شعراء الغرب. اليوت وتأثرت به جداً، وجاك بريفير.

● هل تسمع الموسيقى؟

– بالتأكيد فأنا مولع بالموسيقى العالمية ولدي مجموعة من السمفونيات جلبتها معي من المانيا، لمعظم الموسقيين العالميين الكبار، ولكن المشكلة هذه السمفونيات لا تستنسخ. وسأجد طريقة ما لاستنساخها وأهديك نسخة منها.

السبعينيات العصر الذهبي للأغنية العراقية

● ما علاقتك بالغناء؟

– أنا مولع بأغاني السبعينيات التي أعدها العصر الذهبي للأغنية العراقية واشعر بأن تلك الأغاني أصيلة وصادقة في دخولها للقلب، واستمع كذلك الى فيروز.

● لأية جهة سياسية تنتمي؟

– أبداً، وهذا الأمر واضح ومعروف لدى الجميع، وأنا طيلة حياتي والى الآن لم انتم الى أية جهة حزبية، قبل وبعد سقوط النظام، مع احترامي وتقديري لجميع الأحزاب وأنا مؤمن تماماً بأن النظام الديمقراطي لا يمكن بناؤه إلا بوجود تجربة حزبية.

ضيف الخميس مع المحرر